المشاركة السياسية كآلية لترسيخ قيم الانتماء والولاء في المجتمع الليبي

د. إلياس إمحمد مسعود شريحة
علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم بدر، جامعة الزنتان، ليبيا
Elyas.shriha2050.gmail.com

ملخص الدراسة:

تساهم المشاركة السياسية في توطيد قيم الولاء والانتماء في المجتمع، وتفسح المجال لمشاركة الفرد السياسية لبناء علاقة إيجابية بين المواطن والدولة في ظل التغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية، تناولت الدراسة المشاركة السياسية كآلية لترسيخ قيم الانتماء والولاء في المجتمع الليبي، وتهدف للتعرف على الدور الذي تلعبه المشاركة السياسية في دعم قيم الانتماء والولاء للوطن، ومعرفة التحديات التي تواجهها وتوصلت إلى نتائج أهمها أن انعدام الاستقرار السياسي والأمني يتسبب في عزوف بعض المواطنين عن المشاركة، وإن للظروف الاقتصادية والفساد السياسي والإداري تأثير على رغبة المواطن في ممارسة دورة السياسي خاصة في الانتخابات، وان العناية بالتنشئة السياسية والإحساس بالمسئولية نحو المجتمع والولاء للوطن يعزز المشاركة، وأن الحد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية يرفع مستوي الوعي السياسي، وأن غياب الثقة في الساسة والمسئولين والتداول السلمي على السلطة يؤثر سلبا على المشاركة السياسية.

الكلمات المفتاحية: المشاركة السياسية، قيم الولاء والانتماء.

Abstract:
Political participation contributes to consolidating the values of loyalty and belonging in society, and opens the way for the individual to activate his political participation to build a positive relationship between the citizen and the state in light of the political, social and cultural changes. The study addressed political participation as a mechanism for consolidating the values of belonging and loyalty in Libyan society, and aims to identify the role that participation plays. political education in supporting the values of belonging and loyalty to the homeland, and knowing the challenges it faces, and reached results, the most important of which is the lack of political and security stability that causes some citizens to refrain from participating, and that the economic conditions and political and administrative corruption have an impact on the citizen's desire to exercise a political role, especially in elections, and that taking care of political upbringing The sense of responsibility towards society, loyalty to the homeland, and reducing economic and social problems raises the level of political awareness, and the lack of confidence in politicians and officials and the peaceful transfer of power negatively affects political participation.
Key: Political participation, loyalty, homeland, election, administrative corruption.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة.

فكرة الدراسة.

في ظل الحراك السياسي الذي شاهدته دولة ليبيا بعد عام2011، طرحت جملة من التساؤلات والإشكاليات التي تتعلق بالمشاركة السياسية للشعب الليبي، ومدى نجاحها في تحقيق التنمية السياسية والحفاظ على قيم وثوابت الثقافة السياسية والمشاركة في العملية السياسية، وتعميق ايجابيات الديمقراطية.

تشير المشاركة السياسية إلى أنماط التفاعل السياسي وما يحدث في عالم السياسة، وتساهم العديد من المنظمات في هذه العملية مثل الأسرة والمدرسة والأحزاب

السياسية، وترتكز المشاركة على قيم الديمقراطية المتمثل في حق تقرير المصير، وللمشاركة السياسية دورا هاما في تحديد السياسات والقرارات التي تتبناها الدولة،[1] ويعتبر تطور المشاركة السياسية في المجتمع انعكاسا لمدى سلامة المناخ الديمقراطي، وتستند النظم السياسية في شرعيتها عليها، فكلما اتسعت رقعة المشاركة أدى ذلك إلى ضمان الحقوق الأساسية للمواطن، وتترك أثارها في تشكيل وعيهم واتجاهاتهم وقيمهم وهو ما ينعكس على سلوكهم السياسي ودوافعهم، ويؤثر على قيم الولاء والانتماء للوطن، والتوزيع العادل للسلطة في المجتمع، ومن التحديات التي تواجه الدولة هي إحداث إصلاحات في شتي مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

1. إشكالية الدراسة.

نظرا للتحولات والتغيرات السياسية التي حدثت في ليبيا بعد عام 2011م، وما حصل من تغيير في المشهد السياسي ورغبة في التحول نحو الديمقراطية والإصلاح السياسي وهي تغيرات مرتبطة بالمواطنة والديمقراطية والمشاركة السياسية والحرية والعدالة لما لها من تأثير على النظام السياسي والحياة الاجتماعية والاقتصادية بالدولة، وبناء علية تكمن مشكلة الدراسة في تناول المشاركة السياسية كآلية لترسيخ قيم الانتماء والولاء في المجتمع الليبي.

2. تساؤلات الدراسة.

ولمعالجة المشكلة تثير الدراسة التساؤلات التالية:

– ما الدور الذي تلعبه المشاركة السياسية في دعم قيم الانتماء والولاء للوطن؟

---

[1] إحسان حفظي، علم اجتماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،2011، ص ص 328_332.

– كيف أثرت المشاركة السياسية في دعم قيم الانتماء والولاء للوطن؟

– ما التحديات التي تواجهها المشاركة السياسية كأساس لتحقيق عملية المواطنة؟

3. أهداف الدراسة.

تهدف الدراسة إلى التعرف على:

– الدور الذي تلعبه المشاركة السياسية في دعم قيم الانتماء والولاء للوطن.

– الآثار الايجابية والسلبية لعملية التغيير والإصلاح السياسي.

– التحديات التي تواجهها المشاركة السياسية كأساس لتحقيق عملية المواطنة.

4. أهمية الدراسة.

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتزامن مع المستجدات والمتغيرات في الدولة الليبية فهي تفيد صانعي القرار السياسي في مناقشة أهمية المشاركة السياسية ودورها في تحقيق الديمقراطية والمساعدة في بناء مؤسسات الدولة والانتقال بالحياة السياسية والتأسيس لعهد ديمقراطي تكون الكلمة فيه لصناديق الاقتراع والانتخابات، وتسليط الضوء على المشاركة السياسية كآلية لترسيخ قيم الانتماء والولاء في المجتمع الليبي.

5. منهجية الدراسة.

رؤية سوسيولوجيا اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل ووصف المشاركة السياسية كآلية لترسيخ قيم الانتماء والولاء في المجتمع الليبي.

6. مفاهيم الدراسة.

6.1. مفهوم المشاركة السياسية.

المشاركة السياسية هي العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية وتكون لديه الفرصة للمشاركة في وضع أهداف المجتمع، وتعرف بأنها تلك الأنشطة الإرادية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع ما في اختيار حكامه وصياغة السياسة

العامة بشكل مباشر أو غير مباشر أي اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي.[2]

والمشاركة السياسية هي ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي سواء كان هذا النشاط فرديا أم جماعيا، منظما أم عفويا، متواصلا أم متقطعا، سلميا أم عنيفا، شرعيا أم غير شرعي، فعالا أم غير فعال،[3] المشاركة السياسية هي العملية التي يقوم من خلالها الفرد والجماعة بالإسهام الحر الواعي المنظم لصياغة نمط الحياة السياسية للمجتمع، ووضع الأهداف العامة، وهي من الأنشطة الاختيارية التطوعية تمارس لاختيار الحكام والممثلين والمساهمة في وضع السياسات والقرارات، وتشمل التصويت والمناقشات وحضور الاجتماعات العامة والانضمام للأحزاب والمساهمة في الدعاية للانتخابات.

6.2. مفهوم الانتماء.

يشير مفهوم الانتماء إلى الانتساب لكيان ما يكون الفرد متوحدا ومندمجا معه ، ويشعر بالأمان فيه، ويكون هذا الكيان جماعة، طبقة، وطن، وهذا يعني تداخل الولاء مع الانتماء والذي يعبر الفرد من خلاله عن مشاعره تجاه الكيان الذي ينتمي إليه، ويعرف الانتماء في معجم العلوم الاجتماعية بأنه ارتباط الفرد بجماعة قوية يتقمص شخصيتها ويوحد نفسه بها مثل الأسرة أو النادي أو الشركة، ولعل انقي حالات الانتماء وأرقاها، الانتماء الفكري، والتواصل على هذا الأساس له جذوره وقوته أكثر

---

[2] هشام محمود الأقداحى، التنمية الاجتماعية والسياسية في الدول النامية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2015، ص ص64_65.

[3] حمدي عبد الرحمن حسن، المشاركة السياسية إشكالات عامة وقضايا نظرية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 39، العدد 1، 2011، جامعة الكويت، ص 128.

بكثير من الحالات الأخرى، الانتماء هو شعور بالترابط وشعور بالتكامل مع المحيط ، الانتماء أساس الاستقرار.[4]

يعرف الانتماء بوصفه إحساس وشعور وإدراك نفسي اجتماعي يترجم في شكل من أشكال السلوك تتباين درجاته ويمكن قياسه من خلال المواقف والأفعال وردود الأفعال ومدى مشاركة المواطن أو عزوفة ومدى التعاون أو الصراع ومدى الالتزام بالسلوك السوي أو الانحراف عنه ومدى التماسك أو التفكك الاجتماعي، كما يعرف بأنه ارتباط بين الفرد والمجتمع يظهر على مستويات متعددة، ارتباط الفرد بأسرته ومجتمعه المحلي ومجتمعه الشامل، ويمكن التعبير عن هذا الارتباط من خلال التواصل والانسجام الذي يسود العلاقات الاجتماعية وفي هذه الحالة يمكن للفرد أن يشعر بقدراته، وينتفي التعارض بين القيم التي يؤمن بها، وبين الأنشطة التي يمارسها، ويعزز كل منها الأخر، وتسري في الفرد روح الحماس نتيجة لإدراكه أنه قادر على المساهمة في تغيير وتطوير مجتمعه.

6.3. الانتماء والولاء.

الولاء يدعم الهوية الذاتية ويقوي الجماعة ويدعو إلى تأييد الفرد لجماعته، إلا أنه في الوقت ذاته يعتبر الجماعة مسئولة عن الاهتمام بكل حاجات أعضائها، ويعني لفظ الولاء في اللغة العربية المحبة والصداقة والقرب، كما أن الولاء والموالاة ضد العداوة والمعاداة ولفظ الولي يعني المحب والصديق، وفي الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية يعرف الولاء بأنه اتجاه أو عاطفة قوية للارتباط بشيء ما خارج النفس

[4] مهدي محمد القصاص، دور الجامعة في غرس قيمة الانتماء لدى الشباب، دراسات اجتماعية لمشكلات الواقع المصري في الفترة 2016/2001، المجلد الثاني، جامعة المنصورة، كلية الآداب قسم علم الاجتماع، يونيو 2016، ص ص 62_64.

وليس بداخلها وقد يكون هذا الشيء فكرة أو جماعة أو شخص أو مؤسسة، ومن أهم سمات هذه العاطفة أنها تحمل معها الرغبة في التضحية والفداء في سبيل الأشياء التي يدين لها الفرد بالولاء، وتتعدد مظاهر الولاء للمجتمع حتى تصل إلى درجة تجعل الفرد يضع مجتمعه ومصلحته فوق كل اعتبار، ومن هذه المظاهر الحب والإخلاص للمجتمع والدفاع عنه والعمل على رقيه، كما تتعدد مظاهر عدم الولاء للمجتمع ومنها الفساد والرشوة والتجسس وعمليات التخريب وغيرها.

ويختلف مفهوم الولاء عن مفهوم الانتماء في عدة نواحي، فالانتماء يقتصر على الجماعات الإنسانية بينما يمتد مفهوم الولاء ليشمل الأفكار والولاء لله سبحانه وتعالي، كذلك فإن ولاء الفرد قد يكون لجماعة لا ينتمي إليها، فالولاء لا يشترط أن يكون للوطن بل قد يكون ولاء لدولة أخرى اختارها الإنسان لإقامته ذلك بعكس الانتماء حيث تكمن شروطه الأساسية في كون الفرد جزءا من الجماعة، فالأصل هو العضوية في الجماعة، أما الأصل في الولاء فهو المشاعر تجاه الجماعة أو الفكرة، ومع ذلك فإن الانتماء لا يتضح معناه إلا إذا ترجم إلى ولاء فالولاء هو الشرط الأساسي حتى يكتمل الانتماء، فالولاء يعد بعدا من أبعاد الانتماء وهو الترجمة الحقيقية والصادقة للعلاقة التبادلية بين الفرد ومجتمعة.[5]

6.4. الانتماء الاجتماعي.

أن الشعور بالانتماء للمجتمع من أهم الدعائم التي تحافظ على استقراره ويشعر الأفراد بالانتماء إلى مجتمعهم من خلال المشاركة الايجابية في أنشطة المجتمع، والدفاع عن مصالحة، والمحافظة على ممتلكاته، فأساس الانتماء هو مشاركة سكان

[5] همت بسيوني عبد العزيز، في علم اجتماع الأدب تغير قيمة الانتماء في المجتمع، مصر العربية للنشر والتوزيع، ط1،2013، ص ص 44_48.

المجتمع في وضع حلول لمشكلاته، ولقد ارتبط الإنسان منذ وجودة بالمكان والزمان، وإذا كان المكان يدل على وجود الإنسان في جزء معين منه فإن الزمن هو الذي يحدد مدى هذا الوجود وكميته ولذلك فالمكان هو الوطن والانتماء المكاني هو الانتماء الوطني.

ويعد مفهوم الانتماء الاجتماعي من المفاهيم التي تحدد طبيعة علاقة الفرد بالجماعة في كل زمان ومكان يقابله على الضد تماما مفهوم الاغتراب الذي يعني الابتعاد النفسي للفرد عن ذاته وعن جماعته، وسواء ابتعد الفرد عن جماعته أو غادرها إلى جماعة أخرى، فهو في كلتا الحالتين إنما يفقد انتماءه لجماعته من جانب ويواجه برفض الجماعة الأخرى له من جانب أخر لاختلاف عاداته وقيمه ونمط شخصيته وخبراته مما يسبب غربته وعدم انتمائه لمجتمعه، وهناك حقيقة أن الإنسان كائن اجتماعي يعيش في مجموعات تتجمع وتعتمد كل منها على الأخرى.[6]

6.5. قيم الولاء والانتماء.

تعد القيم جوهر ثقافة أي مجتمع حيث تحدد وتنظم النشاط الاجتماعي لكافة أفراده، لكونها تشكل محورا للاهتمامات والاتجاهات والأفكار والمعتقدات، وتتضمن أحكاما عقلية توجه سلوك الأفراد وأفعالهم،[7] ومن أهم سمات القيم أنها تمثل الإطار المرجعي للضبط الاجتماعي، قيم الولاء والانتماء هي شعور الفرد بارتباطه بفرد أو مجموعة أو الوطن واعتزازه بالانضمام إليها ويعبر الفرد عن ولائه وانتمائه بالقول والعمل ويتجسد الانتماء والولاء للوطن في التضحية، فالمجتمع الذي يتمتع بدرجة

---

[6] مهدي محمد القصاص، مرجع سابق ذكره، ص ص 64_66.

[7] طلعت مصطفي السروجي، وآخرون، التنمية الاجتماعية المثال والواقع، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، 2001، ص 241.

عالية من التكامل يتوافر لدى غالبية أفراده الإيمان بالولاء القومي، أما المجتمع الذي يعاني أزمة تكامل فغالبا ما تكون ولاءات أفراده ضعيفة، فالولاء والانتماء لهما علاقة أساسية بين المواطن والوطن أو الدولة أو النظام السياسي.

6.6. الانتماء الوطني.

يقصد بالانتماء الوطني حب الوطن ويتمثل في العاطفة الإنسانية التي تربط الفرد بوطنه، فالوطنية ظاهرة نفسيه اجتماعية يشعر معها الفرد بالتوحد مع الدولة التي يحمل جنسيتها وهي الجوهر المحدد للشخصية القومية والدافع لولاء الفرد إليها، وتكون الوطنية أكثر ظهورا في الأزمات حيث تتجسد روح الفداء والتضحية، وإذا كانت الوطنية تمتزج بالحماس العاطفي، فإن الانتماء هو التوافق بين الفرد والمجتمع الذي يحمل عاطفة مستترة تتداخل مع رؤية الإنسان لمسار حياته اليومية فلا توجد وطنية دون أن يكون هناك شعورا بالانتماء وهكذا يصير الشعور الوطني احد مظاهر الانتماء،[8] أذا الانتماء الوطني هو انتساب الفرد للوطن فكرا وعملا، ويترجم هذا الانتساب سلوكا وممارسة من خلال الالتزام بالتعليمات والقوانين، والمشاركة السياسية والتطوع في خدمته، وهو ارتباط داخلي وخارجي للفرد بالمجتمع الذي يعيش فيه ويعمل من أجل صالحه، وهذا الشعور لا يتحقق إلا من خلال التربية، ومن اخطر ما يصيب المجتمعات الإنسانية هو فقدان أبنائها فاعليتهم، وتتوقف عوامل الدفع الحضاري لديهم، وتسود في الوسط العام، ويفقد المجتمع القدرة على استثار الطاقات الداخلية، ولهذا تحتاج المجتمعات إلى ذاكرتها وأمجادها لتفكيك عقدة الحاضر، الانتماء هو أحد الحاجات النفسية الأساسية، فكما يحتاج الإنسان إلى الأمن والتقدير

[8] همت بسيوني عبد العزيز، مرجع سابق ذكره، ص ص 46_47.

والنجاح، يحتاج إلى الانتماء لأنه منبع التفاعل والتعاون مع الآخرين، والإنسان الواعي بذاته وبالآخر يكون انتماءه صادقا، وعلاقته بوطنه ايجابية وفعالة، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال التزام كل مواطن بتأدية دوره، وتحمل مسئوليته، تجاه الوطن.[9] الانتماء الوطني بمثابة ضمير يوجه الفرد ويرشده إلى ما فيه صالح وطنه، فكلما وجه الانتماء للوطن توجيها سليما، كلما كان عاملا من عوامل بناء المجتمع، فيعمل على حماية المجتمع من الظواهر السلبية كالفساد والتخريب والإرهاب، لان الفرد الذي يشعر بالانتماء لوطنه يبتعد عن كل ما يؤدي إلى الإضرار بالمصلحة الوطنية.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

7.1. دراسة بعنوان بعض العوامل الثقافية وعلاقتها بالمشاركة السياسية لدي المرأة الليبية لعينة من طالبات الدراسات العليا أكاديمية بنغازي، تناول الدراسة المعوقات الثقافية لدور المرأة في المشاركة السياسية من خلال استطلاع أراء لمعرفة أهم العوامل الثقافية المؤثرة على المشاركة السياسية لدي المرأة وتوصل الدراسة إلى نتائج أهمها:

- وجود معوقات ثقافية تحد من المشاركة السياسية للمرأة الليبية تجدرت في ثقافة المجتمع.

[9] بدر علي العبد القادر، الانتماء إلى الوطن وأثرة في حماية الشباب من الانحراف، السجل العلني لمؤتمر واجب الجامعات السعودية وأثرها في حماية الشباب من الجماعات والأحزاب والانحراف، جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية، رؤية 2030، المجلد الخامس، 29 يناير 2018، ص ص 1562_1576.

–

– عدم وجود فروق بين النساء داخل المدن وخارجها.[10]

7.2. دراسة بعنوان أزمة الهوية الوطنية في ليبيا وانعكاساتها على الاستقرار السياسي، تناول الدراسة أزمة الهوية الوطنية في ظل الصراعات والأزمات السياسية التي يعيشها المجتمع الليبي، وهدفت للتعرف على مفهوم الهوية والهوية الوطنية ومكوناتها، والتحديات التي تواجها، وكيفية إعادة تشكيلها في المجتمع الليبي، واعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى توصيات أهمها:

– أن تدرك النخبة السياسية الحاكمة حجم المسؤولية الملقاة على عاتقها، لآن التمسك بالبرامج السياسية المعتمدة على الهويات الفرعية سيزيد من الهوة ما بين الليبيين.

– هناك عدة آليات ممكن إتباعها لتحقيق الاستقرار السياسي منها أن تعيد القوي السياسية النظر في توجهاتها، وان يكون المقياس هو المصلحة الوطنية العليا، وترجيح مصلحة الوطن.

– تحصين الهوية الليبية من العنصرية والمناطقية والجهوية والأفكار الهدامة.

– أن يدرك الرأي العام الليبي بأن هناك خللا كبيرا يعتري هويته الوطنية. [11]

7.3. دراسة بعنوان إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم سعت الدراسة إلى تسليط الضوء على المشاركة السياسية وأثارها على ثقافة السلم باعتبارها أداة

---

[10] محمد بوبكر محمد النجيلي وعبد السلام أحمد هلاش، بعض العوامل الثقافية وعلاقتها بالمشاركة السياسية لدي المرأة الليبية عينة من طالبات الدراسات العليا أكاديمية بنغازي، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، كلية الآداب والعلوم قصر الأخيار، جامعة المرقب، المجلد السابع، العدد الخامس عشر، يونيو 2023.

[11] المختار عمر برطشة، أزمة الهوية الوطنية في ليبيا وانعكاساتها على الاستقرار السياسي، مجلة كلية الآداب، جامعة الزاوية، العدد التاسع والعشرون 392، الجزء التالي، يونيو 2020.

للاستقرار السياسي، لدعم حق الانتخاب، والتمثيل وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، وتعميق الممارسة الديمقراطية عن طريق احترام رأي المواطنين ومشاركتهم في صنع القرارات.
- تفعيل دور الإعلام وإتاحة الفرصة للتيارات الفكرية السياسية للتعبير عن آرائها وأفكارها.
- الاهتمام بالتنشئة السياسية والإحساس بالمسؤولية نحو المجتمع والولاء للوطن وخدمته.[12]

7.4. دراسة بعنوان أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية، وهدفت للتعرف على واقع عملية الإصلاح السياسي، وإبراز أثره وآليات التفاعل بين عملية المشاركة السياسية والقرار السياسي، وأهمية المشاركة السياسية، وواقعها وأنواعها ومستوياتها، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وتوصلت إلى نتائج أهمها:

- أن واقع الإصلاح السياسي تكلل بتشريع عدد من القوانين التي تخص الحياة السياسية.
- أن المشاركة السياسية تحقق للمجتمع المساواة في توزيع الموارد بين أبناء الشعب، وتحقيق للدولة الوحدة الوطنية عن طريق إدماج المواطنين في الحياة العامة.
- أن تفاعل المشاركة والقرار السياسي يكمن في الشرعية وممارسة السلطة السياسية،

[12] لعجال أعجال محمد لمين، إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثاني عشر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، نوفمبر 2007، ص ص 237_247..

والتنمية التي هي نتاج لعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.[13]

7.5. دراسة بعنوان المشاركة السياسية وأثرها على قيم المواطنة، هدفت الدراسة للتعرف على أثر المشاركة السياسية كعملية سياسية وكسلوك في تنمية قيم المواطنة، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي عن طريق المسح الاجتماعي بالعينة، وتوصلت إلى نتائج أهمها:

- هناك أثر مرتفع للمشاركة السياسية في قيم المواطنة (الانتماء، النظام، المشاركة، المسؤولية) في الجانب الوجداني للمبحوثين، وانخفاض ذلك في الجانب السلوكي للمبحوثين.
- وجود فارق نوعي بين مستوي المواطنة النظري والتطبيقي.[14]

المبحث الثالث: محاور الدراسة.

أولا: المشاركة السياسية الخصائص والأبعاد.

ثانيا: المناخ السياسي في ليبيا.

ثالثا: آليات المشاركة السياسية.

رابعا: المشاركة السياسية وتدعيم قيم الولاء والانتماء.

خامسا: التحديات التي تواجه عملية المشاركة السياسية.

وفيما يلي عرض لمحاور الدراسة:

---

[13] هشام سلمان حمد الخلايلة، أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999_2012، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2012.

[14] محمود المحمد، وبانة إبراهيم: المشاركة السياسية وأثرها على قيم المواطنة، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 35، العدد 5، 2013.

أولا: المشاركة السياسية الخصائص والأبعاد.

المشاركة السياسية مبدأ ديمقراطيا وواجبا وطنيا ومدنيا على أفراد الشعب فكلما زادت المشاركة كان ذلك دليلا على سلامة المناخ السياسي الذي يسود المجتمع، وتتحدد اتجاهات المواطن نحو المشاركة سلبيا أو إيجابيا موافقة أو رفضا طبقا للمعايير والأهداف المتعددة لدى الفرد، وترتبط هذه الأهداف بحاجته الخاصة وبحاجات الجماعة التي ينتمي إليها وبدافع الفرد من المشاركة السياسية سواء أكانت دوافع سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية،[15] وتتصل بإعطاء الحق الديمقراطي الدستوري لكافة البالغين العاقلين في الاشتراك بصورة منظمة في صنع القرارات السياسية التي تتصل بحياتهم في مجتمع من المجتمعات وممارسة هذا الحق بعيدا عن عوامل الضغط والإجبار والإلزام إذ يجب أن تظل في إطار ديمقراطي والشعور بالمسئولية الاجتماعية تجاه الأهداف المجتمعية العامة، ويتوقف نمو الديمقراطية وتطورها على ارتفاع نسبة التعليم ومستوي الوعي السياسي والاجتماعي، وعلى مدى اشتراك أفراد المجتمع في تحديد الأهداف السياسية وتحقيقها وجعلها حقوقا متاحة يتمتع بها كل مواطن دون أية تفرقة.[16]

1. مراحل المشاركة السياسية.

تمر المشاركة السياسية بعدة مراحل من أجل البدء في عملية يكتسب فيها المواطن

---

[15] صلاح السيد بيومي، علم الاجتماع السياسي، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة،2015، ص ص 61_62.

[16] سعيد إبراهيم جمعة، الشباب والمشاركة السياسية، مكتبة جامعة القاهرة، مصر، 1984، ص ص 31_34.

ثقافة سياسية تؤهله لدخول الحياة السياسية وهي: [17]

- **الاهتمام السياسي:** ويندرج هذا الاهتمام بمتابعة القضايا العامة والأحداث السياسية، حيث يميل بعض الأفراد إلى الاشتراك في المناقشات السياسية مع أفراد عائلاتهم أو بين زملائهم، وتزداد وقت الأزمات أو في أثناء الحملات الانتخابية.
- **المعرفة السياسية:** وهي معرفة الشخصيات ذات الدور السياسي في المجتمع على المستوي المحلي أو القومي مثل أعضاء المجلس المحلي ومجلس النواب والشخصيات الوطنية.
- **التصويت السياسي:** والمشاركة في الحملات الانتخابية بالدعم والمساندة المادية من خلال تمويل الحملات ومساعدة المرشحين والتصويت لهم.
- **المطالب السياسية:** وتتمثل في الاتصال بالأجهزة الرسمية وتقديم الشكاوى والالتماسات والاشتراك في الأحزاب والجمعيات التطوعية.

2.مبادئ المشاركة.

تقوم المشاركة السياسية على مبادئ أساسية أهمها: [18]

- المشاركة السياسية مشاركة أفقية ورأسية بين مختلف المستويات والهيئات.
- الالتزام السياسي من المبادئ الهامة في المشاركة السياسية.
- اتخاذ القرار وأولوياته لا يجب أن تزاوله مجموعة تعتبر نفسها صفوة المجتمع، وإنما لابد أن تكون المشاركة شعبية واسعة النطاق لا مشاركة الصفوة.

---

[17] السيد عليوة، ومنى محمود، المشاركة السياسية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2000، ص ص 23_31.

[18] صلاح السيد بيومي، مرجع سابق ذكره، ص 62.

- يجب أن تتضمن عملية المشاركة عملية الضبط والرقابة والمشاركة في اتخاذ القرار وتبادل الآراء بين القاعدة والقمة والعكس.

3. متطلبات المشاركة السياسية.

لتحقيق المشاركة السياسية في أي مجتمع يجب توفر مجموعة من المتطلبات أهمها: [19]

- إطار الدولة الوطنية التي تقوم على أساس المساواة في المواطنة، وإحساس الجميع بالولاء والانتماء للوطن، والنظر إلى المشاركة باعتبارها واجبا وطنيا.
- الإطار التشريع القانوني إذ لابد من وجود التشريعات والقوانين التي تضمن المشاركة وتحميها، وتؤكد على حرية التعبير والنقاش السياسي.
- الإطار السياسي وهو إيمان النخبة بأهمية المشاركة في عملية صنع القرار وإتاحة الفرص لتفعيلها، من حرية الصحافة والإعلام وضمان الوصول إلى المعلومات وتوفير الحماية القانونية للتعبير عن الرأي.
- الإطار المؤسسي ويتمثل في وجود مؤسسات حرة في المجتمع سواء كانت حكومية، أو غير حكومية، وهذه المؤسسات تنهض بأدوار مختلفة لتأهيل الأفراد في الحياة السياسية.
- الإطار الثقافي وهو مجموعة من القيم والمعايير الداعمة للمشاركة السياسية، حيث تؤدي التنشئة الاجتماعية والسياسية دورا مهما في غرس هذه القيم لدى أفراد المجتمع.
- الإطار الاقتصادي لتحقيق الإشباع المادي والنفسي، وهو الأمر الذي يدفعهم إلى الاستعداد للمشاركة في الحياة العامة.

---

[19] حمدي عبد الرحمن حسن: مرجع سابق ذكره، ص ص 146_147.

4. أسباب العزوف عن المشاركة:

أن عزوف البعض عن المشاركة السياسية واتخاذه موقفا سلبيا وإحساسه باللامبالاة أو الشك أو الاغتراب السياسي بسبب: [20]

- غياب عوامل الاستثارة السياسية ويرتبط ذلك بوسائل الإعلام ودورها في المجتمع والحياة السياسية وبطبيعة التنشئة السياسية في المجتمع.
- شعور الفرد أن اشتراكه في السياسة فيه تهديد لحياته ويكون ذلك في المجتمعات التي تغيب فيها سيادة القانون، وقد يرى البعض إن المشاركة في العمل السياسي يؤثر على علاقاته بالأصدقاء ومكانته الاجتماعية، ويهدد مركزه المهني.
- المناخ السياسي العام من عوامل عزوف البعض عن المشاركة في المجتمع ويرتبط ذلك بالتنظيمات والمؤسسات القائمة في المجتمع وبالدستور وطبيعة النظام الحزبي.
- قد يرى البعض أن نتائج العمل السياسي غير مفيدة ما يدفعه إلى الابتعاد عن المشاركة.
- عدم توفير المجتمع لأفراده الحرية والأمن، والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص إذا ما توفرت أشعرته بالانتماء والولاء ودفعته للمشاركة في الأعمال المجتمعية، أما إذا ما قصر المجتمع في توفيرها للبعض وترك الآخرين فإن ذلك يدفع الفرد إلى العزوف عن المشاركة.

ثانيا: المناخ السياسي في ليبيا.

تحتل السياسية والعمل السياسي مكانة مهمة في حياة المجتمعات، وتنظم المجالات

---

[20] عبد الهادي الجوهري، وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية مدخل إسلامي، الكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص ص 169_172.

الاجتماعية والاقتصادية فمستقبل الشعوب وحاضرهم مرهون بالقرارات السياسية التي تتخذها السلطة، وبالنسبة لدولة ليبيا فأول انتخاب تشريعي كان باختيار مجلس النواب الاتحادي الليبي عام 1951 وتعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل تطور الحياة السياسية.

لقد مرت ليبيا بتغيرات سياسية وتشريعية في مختلف المجالات القانونية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فمنذ الاستقلال شهدت الدولة الانتقال بنظام الحكم من ملكي إلى جمهوري عام 1969 إلى جماهيري 1977، واستمر الوضع حتى فبراير 2011 عندما تسلم المجلس الوطني الانتقالي زمام الأمور في البلاد، بعدها أعرب عن رغبته في تسليم مسئولياته إلى هيئة منتخبة، تم على أثره انتخاب المؤتمر الوطني العام، ضم 200 عضو، خصص 106 مقاعد لطرابلس، و60 مقعدا لبرقة، و34 مقعدًا لفزان، وأجريت انتخابات المؤتمر الوطني العام في 28 يناير 2012، بتسجيل 3767 مرشحًا تضمنت 377 قائمة انتخابية يمثلون 130 كيانًا سياسيًّا، وكانت مشارَكة المرأة منخفضة، حيث بلغ عدد المرشحات 585 مرشحة وبذلك يكون تمثيلها 15.5%، وكانت الانتخابات سليمة شارك فيها 1.764.840 نسمة أو ما يقرب من 62% من الناخبين المسجلين أدلوا بأصواتهم في 6.629 مركز اقتراع في جميع أنحاء البلاد.[21]

وأجريت انتخابات مجلس النواب (البرلمان الليبي) في 25 يونيو 2014 وتألف من مائتي عضو، خصص 16% من مقاعد مجلس النواب للنساء، وقيّد بسجل الناخبين 1,509,317 ناخباً منهم 603,708 من النساء، في 1625 مركزاً انتخابياً، وتمت

[21] المؤتمر الوطني العام، الانتخابات في ليبيا، التقرير النهائي 7 يوليو 2012، ص ص 1_24.

المصادقة على ترشيح 1714 من المرشحين منهم 152 من النساء، حيث شارك ما يزيد على 630000 ناخب في عملية الاقتراع بنسبة 41% وأعلنت النتائج في 22 يوليو 2014 عن انتخاب 188 مقعد، وأن 12 مقعد أخر لم يشاركوا بسبب المقاطعة أو أوضاع أمنية،[22] وأجريت انتخابات الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور (لجنة الستين)، خصص 20 عضوًا لكل إقليم من أقاليم ليبيا الثلاثة طرابلس، برقة، فزان وكانت مهمة الهيئة هي صياغة مشروع دستور دائم لليبيا، وشارك 1,001,910 ناخب في 26 فبراير 2014، وأعلنت نتائج 47 مقعدًا من 60 في 2 مارس 2014، حيث قاطعت المكونات الاجتماعية للشعب الليبي هذه الانتخابات.

وفي الحكومات المتعاقبة التي شُكلت منذ عام 2011 شاركت المرأة بمقاعد وزارية، كوزارة الصحة ووزارة شئون المرأة ووزارة الشئون الاجتماعية ووزارة الثقافة والمجتمع المدني، وشغلت 32 مقعدًا من أصل 200 في مجلس النواب، وفي حكومة الوفاق يوجد وزيرة واحدة فقط من أصل 13 وزيرًا ووزيرتا دولة من أصل 5 وزراء دولة، وكانت الحصة المخصصة للمرأة 30% في البرلمان والحكومة على حد سواء، وانطلاقا من أهمية دور المرأة كشريك وطني في تعزيز السلام والحوار السلمي وإعادة بناء الدولة على أسس الوحدة والسلم الأهلي والمصالحة الوطنية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين أبناء وبنات الوطن، شاركت المرأة الليبية في الحوار السياسي المنعقد في تونس 9_14 نوفمبر 2020، وكان تمثيل المرأة في حكومة الوحدة الوطنية بشكل واعد للنهوض بالمشاركة السياسية، وفي منتصف مارس 2021 تم اختيار خمس نساء بين أعضاء الحكومة لقيا ترحيب من جانب الأمم المتحدة، حيث

[22] انتخابات مجلس النواب في ليبيا 2014. المفوضية الوطنية العليا للانتخابات.

بلغت نسبة تمثيل المرأة 15%، ذهبت من خلاله حقيبة الخارجية إلى نجلاء المنقوش، وتولت مبروكة طوفي عثمان توكي وزارة الثقافة والتنمية المعرفية، وحليمة إبراهيم عبد الرحمن وزيرة للعدل، ووفاء الكيلاني وزيرة للشؤون الاجتماعية، وحورية خليفة ميلود الطرمال وزيرة الدولة لشؤون المرأة، إلا أن المرأة تطمح إلى الحصول على نسبة 30% من المناصب في حكومة الوحدة الوطنية.

ثالثا: المشاركة السياسية وتدعيم قيم الولاء والانتماء في المجتمع الليبي.

تعتبر القيم خاصية من خصائص المجتمع الإنساني، فلا وجود للمجتمع دون قيم، وتشكل القيم الملامح الأساسية لضمير المجتمع ووجدانه، وهي تهدف إلى تنظيم السلوك والحفاظ على وحدة الهوية الاجتماعية وتماسكها، وفيما يلي نعرض لأهميتها ودورها في عملية دعم قيم الولاء والانتماء في المجتمع.

1. وظائف القيم في المجتمع.

تؤدي القيم وظائف أساسية في المجتمع أهمها أنها تعمل كمعيار لتوجيه الفعل والسلوك الصادر عن الفرد في المواقف المختلفة، وتنظيم المجتمع وثقافته، وتحدد الوسائل التي يحكم بها على الصواب والخطأ، وتوضيح المرغوب فيه والمرغوب عنه، وتتصف بالثبات النسبي والقابلة للتغير، وتتسم بالتنوع من ثقافة إلى أخرى.

هذا وتتمثل أبرز وظائف قيم الانتماء والولاء في:

أ. وظائف القيم على مستوى الفردي.

للقيم دورا هاما في تشكيل الشخصية الفردية وتحديد أهدافها، وتعطي الفرد إمكانية أداء ما هو مطلوب منه ليكون قادرا على التكيف بصورة ايجابية، وتحقق للفرد الإحساس بالأمان فهو يستعين بها على مواجهة التحديات التي تواجهه في حياته، وتدفع الفرد لتحسين إدراكه ومعتقداته وتساعده على فهم العالم من حوله وتوسع

إطاره المرجعي في حياته وعلاقاته.

ب. وظائف القيم على المستوي الاجتماعي.

تساعد المجتمع على مواجهة التغيرات التي تحدث فيه بتحديدها الاختيارات الصحيحة بما يحفظ للمجتمع استقراره وكيانه، ويحافظ على تماسكه فتحدد له أهدافه ومثله العليا ومبادئه الثابتة، وتربط أجزاء المجتمع ببعضها حتى تبدو متناسقة وتعمل على إعطاء النظم الاجتماعية أساسا عقليا يصبح عقيدة في ذهن المنتمين إلى إليه، وتقي المجتمع من الأنانية والنزاعات، فالقيم والمبادئ في أي جماعة هي الهدف الذي يسعي جميع أعضائها للوصول إليه.[23]

2. العوامل المؤثرة في الولاء .

يتأثر الولاء بعدة عوامل قد تضعف أو تقوي من ولاء الفرد ومن أهمها:

أ. عوامل اقتصادية.

تعد الظروف الاقتصادية التي يعيشها المجتمع أحد العوامل الهامة التي تؤثر في درجة ولاء الفرد لوطنه، فقد تضعف أو تقوي من ولائه، وفقاً لطبيعتها في تحقيق مقومات الحياة الأساسية للفرد وهذا يضعف من ولاء الفرد الوطني، فيرتكب الجرائم ضد الوطن مثل اختلاس المال العام والتزوير والخيانة وقبول الرشوة وخيانة الأمانة وغيرها.

ب. عوامل اجتماعية.

تعتبر العوامل الاجتماعية ذات تأثير واضح ومباشر في ولاء الفرد لوطنه، فتوفير فرصة العمل المناسبة يساعد الفرد على مواجهة أعباء الحياة الاقتصادية، وتوفير

---

[23] ماجد الزيود، الشباب والقيم في عالم متغير، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1،2011، ص ص 27_29.

فرصة التعليم لكل فرد وفقا لقدراته واستعداداته يساعد على اتساع بصيرته وإدراكه لظروف مجتمعه، وحرصه والتزامه بالصالح العام، وربط الفرد بالمجتمع وتحمله المسؤولية الاجتماعية، وصيانته لبيئته، وتجاوبه مع مشكلات مجتمعه وهذه المعطيات جميعها تعمق ولاء الفرد لوطنه.

ت. عوامل سياسية.

ولاشك أن أيديولوجية المجتمع ونظام الحكم فيه وما يوفره للمواطن من حرية وديمقراطية له بالغ الأثر على ولاء الفرد لوطنه، فإذا كان المجتمع ديمقراطيا يتيح للفرد الحرية، والتقدير، ويحترم إنسانيته، ويحقق مصالحة وأمنه، فان ولاءه للوطن يقوى ويتحول إلى أنماط سلوكية تتجسد في الحب والعطاء والتضحية من اجله، أما إذا غيبت الديمقراطية، والحرية والحياة الكريمة، وعاش الفرد حبيس لقهر السلطة، واستبداد القوانين غير العادلة، فإن ذلك سوف يؤدي إلى غياب ولاء الفرد لوطنه، وتتمثل العوامل التي تساعد على تقوية قيم الانتماء والولاء في التأكيد على دور الأسرة والمؤسسة التعليمية والخطاب السياسي، والعدالة والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، ووضع التشريعات اللازمة، وتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطن.[24]

3. مظاهر الانتماء للوطن.

هناك مجموعة من المظاهر الايجابية والسلبية التي تعبر عن الانتماء للوطن وتتمثل أهم المظاهر الايجابية للانتماء للوطن في حب الوطن والدفاع عنه، واحترام القوانين،

[24] نبيل يعقوب سمارة حمتو، قيم الانتماء والولاء المتضمنة في منهاج التربية الوطنية للمرحلة الأساسية الدنيا في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التربية، قسم مناهج وتكنولوجيا التعليم، عزة، 2009، ص ص 25_31.

والاندماج في الجماعة والإحساس بمعاناتها وأمالها، والمشاركة في تراثه والعمل على النهوض بالمجتمع والإخلاص في العمل والإنتاج والمحافظة على ثروات البلاد، وعدم تعارض المصالح الشخصية مع مصالح الوطن، أما أهم المظاهر السلبية الدالة على عدم الانتماء للوطن فتتمثل في ظهور مشاعر الأنانية والفردية والتسلط، وتقديم المصلحة الخاصة على الصالح العام، والإهمال في العمل وانتشار الرشوة والوساطة وانعدام العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، والرغبة في الهجرة وترك البلاد، والخروج على قيم وتقاليد الوطن وهدم تراثه، والتطرف والإرهاب.[25]

ومن أهم الأسباب التي تدفع إلى ضعف الانتماء للوطن لدى الأفراد الظروف المادية الصعبة وعدم توفر فرص العمل، والخلل في سيادة القانون وانعدام الضوابط وإحساس الأفراد بعدم المساواة، والخلل في القيم والمعايير الاجتماعية، والمشكلات النفسية والاجتماعية، وغياب وعي الأفراد بتاريخ بلادهم والشعور بالإحباط وعدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية.

رابعا: آليات المشاركة السياسية في المجتمع الليبي.

تتعدد آليات تفعيل المشاركة السياسية لجذب المواطنين للتفاعل معها ويمكن تحديد أهم هذه الآليات في:

1. الأحزاب والمشاركة السياسية.

هناك اعتقاد مرده أن للأحزاب السياسية دورا هاما في العملية السياسية من خلال تشجيع المشاركة السياسية وزيادة الشعور بشرعية الحكومة وتفعيل عملية الحوار

[25] إيمان إسماعيل أحمد أبو طالب، إيمان إسماعيل أحمد أبو طالب، استخدام المدخل الإنساني في تدريس التاريخ لتنمية قيم الانتماء الوطني والمهارات الاجتماعية لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية، رسالة ماجستير، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد السابع عشر، 2016، ص 319.

الوطني، والتعامل مع الصراع دخل الدولة بشكل سلمي،[26] وتقوم الأحزاب بتنظيم برامج اجتماعية وسياسية لتفسير الواقع السياسي وإلقاء الضوء على الأحداث السياسية والتاريخية، وتوضيح مفاهيم وطرق ممارسة السياسية ونظم الانتخابات البرلمانية والرئاسية، والقواعد والأحكام القانونية التي تتعلق بنظام الحكم، وتقوم الأحزاب بوظيفة اجتماعية وثقافية وسياسية وتضع برامج تهدف إلى تقديم المساعدات الاجتماعية، وبناء كوادر يمكن أن تقود الرأي العام في مراحل التطور والتغير السياسي والاجتماعي، فوظيفة الأحزاب اجتماعية سياسية، كما تقوم بوظيفة الرقابة على مسار السلطة وهي حلقة الوصل بين المواطنين والنظام السياسي، فمن خلال الأحزاب يمكن توصيل اقتراحاتهم وبرامجهم إلى الحكومة.[27] وتساهم في تعبئة الرأي العام وحث المواطنين على المشاركة ويتأثر أدائها بنوعية القيادة الحزبية ومهاراتها، ومدى أتساع قاعدة الأحزاب وانتشارها في المجتمع، علاقتها بالحكومة القائمة.

2. المجتمع المدني والمشاركة السياسية.

المجتمع المدني هو منظمات وجمعيات وروابط تقوم على العمل التطوعي ولا تسعى لتحقيق الربح، وتعتبر هذه المؤسسات أساسًا مهمًا في المشاركة السياسية، باعتبارها قناة لكل فرد أو مجموعة تربطهم مصالح أو أهداف مشتركة، ويمكن من خلال هذه المنظمات أن يشاركوا باتخاذ القرارات العامة وتنفيذها وتقييمها على اعتبار أنهم جزء لا يمكن تجاهله في المجتمع، في تحقيق المشاركة السياسية من خلال التوعية بعمليات المشاركة والطرق الواجب إتباعها لإيصال أفكار الأفراد وتعريفهم

---

[26] أحمد سليمان أبو زيد: علم الاجتماع السياسي الأسس والقضايا من منظور نقدي، دار كلمة، الإسكندرية، 2002.، ص196.

[27] هشام محمد الأقداحى، مرجع سابق ذكره، ص ص 291_292.

بمطالبهم والتزاماتهم وواجباتهم، وترويج ثقافة المشاركة في الانتخابات، حيث يشعر الأفراد من خلال المجتمع المدني ومؤسساته بأن لديهم قنوات مفتوحة لعرض آرائهم ووجهات نظرهم بحرية حتى لو كانت تعارض الحكومة وسياستها للتعبير عن مصالحهم ومطالبهم بأسلوب منظم وبطريقة سلمية ودون الحاجة إلى استعمال العنف طالما أن البديل السلمي متوافر ومتاح، مما يؤدي إلى تقوية شعور الأفراد بالانتماء والمواطنة وبأنهم قادرون على المبادرة بالعمل الإيجابي التطوع يدون قيود. [28]

3. الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي وتدعيم ثقافة المشاركة السياسية.

قد تساهم وسائل الإعلام في الدفع بالمواطنين نحو المشاركة السياسية وقد تقنعهم بالتخلي عن السلبية في التعاطي مع الأحداث السياسية، ومن المحتمل أن تلعب دورًا في التحول السياسي، فهي تعكس طبيعة العلاقة بين الدولة والشعب، من خلال تزويدهم بالمعلومات عن الشؤون والقضايا السياسية، وتحليل الأحداث، وتمكينهم من فهم ما يجري محليًا ودوليًا، وتنمية قدراتهم للمشاركة السياسية باعتبارها حق وواجب، وهنا تكتمل رسالة الأعلام في توزيع الأدوار بين الكلمة المكتوبة والمسموعة والمرئية بترجمة مشاعر الولاء الوطني إلى إرادة سياسية تدفع المواطن للاندماج في المجتمع، وهنا تتحقق أعلى مراحل المشاركة المجتمعية ككل والمشاركة السياسية على وجه الخصوص، بمخاطبة مختلف فئات المجتمع.

وتعتبر وسائل التواصل الاجتماعي المتمثلة في المدونات والفيس بوك واليوتيوب وغيرها من الوسائل، أحد المصادر المهمة للحصول على المعلومات السياسية وقد انتشرت المواقع الالكترونية التي تقدم المعلومات السياسية، وسعت الحكومات

---

[28] **أية عبد الله أحمد النويهي**، آليات تفعيل الشباب في المشاركة السياسية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية لاقتصادية والسياسية، 8 مايو 2014.

والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث بل والأفراد لإنشاء مواقع الكترونية تقدم المعلومات لمستخدمي الانترنت، كما سعت وسائل الإعلام التقليدية خاصة المطبوعة منها إلى تقديم خدماتها الإخبارية على شبكة الانترنت، الذي يتيح فرصة التعبير عن وجهات النظر والحوار حول القضايا المختلفة ويساهم هذا في الحد من ظاهرة الاغتراب واللامبالاة السياسية، ويزيد من درجة الاهتمام بالقضايا العامة، والإحساس بالمسؤولية تجاه المجتمع.[29]

4. التداول السلمي على السلطة.

التداول السلمي على السلطة هو التعاقب الدوري للحكام في ظل انتخابات حرة، ليمارس اختصاصاتهم الدستورية لفترات محددة سلفاً، فمن غير الممكن قيام دولة ديمقراطية ما لم يكن هناك اعتراف بمبدأ التداول السلمي على السلطة من خلال تبادل مواقع الحكم داخل الدولة، وهذا يعني أن السلطة السياسية لم تعد حكراً على أحد، وإنما يتم إدارتها من قبل الأحزاب والحركات السياسية التي تحصل على أغلبية أصوات الناخبين أثناء العملية الانتخابية، فالتداول السلمي على السلطة يعني الاعتراف بشرعية النظام السياسي من قبل الشعب ومزاولة ذلك النظام لأعماله الدستورية وفقاً للقانون، وهذا الأمر بحد ذاته يقوى أسس وقواعد الوحدة الوطنية ويحقق أمن واستقرار البلد، ويعد أساساً للمشاركة وبناء الديمقراطية.[30]

وشهدت ليبيا في 16 مارس 2021 تطبيق لمبدأ التداول السلمي للسلطة حيث

---

[29] احمد سعيد تاج الدين، الشباب والمشاركة السياسية، ترجم نشوي عبد الحميد، ص ص 31_36.

[30] علي سليمان بن سعد الدرمكى، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2012، ص ص 148_155.

جرت عملية التسليم والاستلام بين حكومة الوفاق الوطني والحكومة الجديد حكومة الوحدة الوطنية بطريقة سلسة، وصفها رئيس الحكومة الجديدة بأنها ترسيخ لمبدأ الدولة المدنية، وشدد على أهمية توحيد مؤسسات الدولة وتحقيق المصالحة الوطنية.

5. الشباب والمشاركة السياسية.

أن مشاركة الشباب في الشأن العام والسياسي من شانها أن تعزز استقلاليتهم وتحفزهم بأن يصبحوا فاعلين مسئولين في المجتمع، أن تمثيل الشباب في السلطة التشريعية والتنفيذية يعزز التواصل بين الأجيال ويحقق التوافق والوحدة الوطنية، وتفيد البيانات المتاحة بأن الشباب الليبي رغم اهتمامه بالشأن العام والسياسي، إلا أن مشاركته في منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية لازالت ضعيفة وهشة وعلى سبيل المثال تشير الإحصائيات بأن حجم المنظمات التي تعني بقضايا الشباب بلغ عدده حوالي 128 منظمة، ما يعادل 3.20% من المنظمات المسجلة بمفوضية المجتمع المدني.

ويشير التقرير العربي للتنمية الإنسانية بأن المشاركة المدنية ترتفع عند الشباب في فئة 15_29 عن الفئات الأخرى، وأن مشاركة الشباب في العمليات السياسية أقل من مشاركة المواطنين الأكبر سنا، وكذلك في الحراك الجمعي لبناء السلام (لجان المصالحة) والتوعية بثقافة السلام والتسامح، غير أن الشباب أكثر ميلا للمشاركة في العمليات السياسية غير الرسمية مثل الاحتجاجات وعادة ما يكون الشباب قوة دافعة للحركات الإصلاحية، كما أن مشاركة الشباب في الأنشطة السياسية الرسمية مثل التصويت والانضمام للأحزاب وجماعات الضغط وتنظيم الحملات وخوض الانتخابات والتعبير عن الرأي مازالت ضعيفة حيت بلغت نسبة تسجيل الشباب في الفئة العمرية 18_29 للمشاركة في الانتخابات التشريعية 2014 حوالي 28% من

مجموع العدد الإجمالي للشباب بينما بلغت 64% لفئة السن 50_59 و42% لمجموع السكان.

هذا وبلغت نسبة مشاركة الشباب من الفئة العمرية 18_34 في الترشح لعضوية البرلمان أو لهيئة صياغة الدستور كانت ضعيفة حيث تراوحت بالنسبة للذكور بين حوالي 11% في 2012 ولم تتعدي 14% في باقي الانتخابات وبلغت نسبة مشاركة الفتيات 2.2% في انتخابات 2012 ثم تراجعت إلى 2% في 2014، نتيجة ضعف الأمن وانتشار السلاح، والتأخر في انجاز الدستور، وتدني ثقة الشباب في الآخر، وضعف جسور التواصل بين الأجيال وندرة الحوار بين الشباب وكبار السن مما ساهم في تعزيز ثقافة الإقصاء فالثقافة الليبية تصف الشباب بقلة التجربة والخبرة التي تؤهلهم للمشاركة في الحياة المدنية والسياسية. [31]

خامسا: التحديات التي تواجه عملية المشاركة السياسية في المجتمع الليبي.

تعترض عملية المشاركة السياسية في دولة ليبيا العديد من التحديات التي تجعل الأفراد لا يهتمون بالعمل السياسي وتعويقهم عن المشاركة ويمكن تحديد أهم هذه التحديات في:

1. التحديات الثقافية والاجتماعية.

تلعب البنية الاجتماعية بمختلف مكوناتها دورا أساسيا ومحوريا في عملية المشاركة السياسية، حيث تشكل التنشئة الاجتماعية القاعدة الأساسية لتعزيز الثقافة السياسية، فعملية التنشئة تخضع للقوالب الثقافية السائدة والمعايير والقيم السلوكية لحياة الأفراد بالمجتمع ومن ثم تؤثر على المشاركة السياسية، فالثقافة والقيم السائدة

[31] تقرير عن حالة الشباب الليبي، الفرص والتحديات، UNFPA 2018، ص ص15_18.

في المجتمع الليبي هي التي تصنع سلوك المجتمع ومستقبلة وعلاقاته.

2. التحديات السياسية.

تشكل البني السياسية أي مختلف مؤسسات الحكم أهم العوامل التي تحول دون المشاركة السياسية، أن افتقار طبيعة النظم السياسية الحاكمة لشروط الديمقراطية الصحيحة، وغياب الإصلاح الشامل لهذه النظم باعتباره السبيل لتمكين المجتمع من المشاركة السياسية، ويمكن حصر أهم العوامل التي تحد من المشاركة السياسية في تقليص هامش الحريات السياسية، المناخ السياسي، المناخ الانتخابي، غياب إرادة سياسية حقيقية لدعم المشاركة، توفير الأمن والاستقرار، وتوحيد المؤسسات السيادية للدولة.

3. التحديات الاقتصادية.

توجد علاقة تأثير متبادل بين البني الاقتصادية والمشاركة السياسية، حيث يعتبر ضعف وهشاشة الاقتصاد الوطني وما ينتج عنه أحد أهم المعوقات الرئيسية التي تحول دون المشاركة السياسية، فالمواطن ينشغل في العمل من أجل توفير مستوي الكفاف من أجل البقاء دون أن يجد الوقت والجهد للانشغال بالسياسة وأمور الحكم، ما يؤدي إلى انخفاض الوعي بأهمية المشاركة في الشؤون العامة والسياسية.

4. التحديات الإعلامية.

تعتبر وسائل الإعلام وسائط للثقافة والتربية ولها تأثير كبير في اتجاهات الرأي العام، وخاصة المشاركة السياسية من خلال وضع سياسات واضحة تتبني قضايا المشاركة وبلورة وعي المواطنين في المجتمع، ولكن لا تزال العديد من وسائل الإعلام تركز على الخطاب التقليدي المكرس للسلبية، وغياب المبادرات الإعلامية الهادفة ونشر الوعي وتنظيم حملات إعلامية تحث المواطنين على المشاركة السياسية مثل

التوعية بإلزامية أن يكون للمواطنين بطاقات انتخابية والإدلاء بأصواتهم في الانتخابات بكافة مستوياتها، والتوعية بأن المشاركة مسؤولية وإرادة وأنها تصنع مستقبل أفضل في الحياة العامة والسياسية.[32]

5. التحديات الأمنية.

يعتبر عدم الاستقرار السياسي والأمني نتيجة طبيعية للتغير الاجتماعي السريع، والنمو البطيء للنظم السياسية، وتعدد المطالب السياسية، ومن الطبيعي أن يشهد هذا الوضع تناقض بين عنصرين هما اتساع المطالب وانخفاض معدلات التنظيم والتنشئة السياسية بحيث تكون النتيجة هي انتشار الفوضى وعدم الاستقرار السياسي، فالحكومة حتى تكون فاعلة وقادرة فإنها لابد أن تكون قادرة على السيطرة على المحكومين وعلى أجهزتها وأدائها، استنادا على ذلك نجد أن الحكومات في بعض الأقطار ما تزال عاجزة عن أداء هذه الوظائف. [33]

تواجه الدولة الليبية تحدي عودة الحياة إلى طبيعتها بعد الانفلات الأمني وانتشار المجموعات المسلحة لأغراض سياسية وقبلية، وأصبحت تهدد أمن واستقرار البلاد، لذا يجب جمع السلاح وتأسيس الجيش والمؤسسات الأمنية الوطنية، وحل المجموعات المسلحة، وتصحيح ولاءها ومصادر توجيهها، وإشراك المواطنين في الحياة السياسية والاقتصادية، وإعطاء فرص للشباب والمرأة، وتحقيق المصالحة

---

[32] كهينة جربال، التمكين السياسي للمرأة المغاربية بين الخطاب والممارسة (الجزائر، تونس، المغرب) رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015، ص ص 186_202.

[33] علي محمود أبو ليلية: التنمية والتحديث في عالم تحكمه تفاعلات العولمة، قرطبة للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 2014، ص ص 206_212.

والوحدة الوطنية والعدالة،[34] ويمكن تلخيص أهم هذه التحديات في عدم الاستقرار السياسي وانتشار القلاقل والحروب الأهلية، والافتقار إلى المناخ الديمقراطي السليم وسيطرة العلاقات والروابط التقليدية والقبلية على النظم السياسية وعلى عملية اتخاذ القرارات السياسية، وضعف المشاركة السياسية ومستوى الثقافية السياسية لأفراد المجتمع.

المبحث الرابع: نتائج الدراسة.

يمر مجتمعنا بفترة حرجة تتسم باهتزاز القيم واضطراب المعايير الاجتماعية، والميل نحو اللامبالاة بما يقترفه بعض الأفراد والجماعات في المجتمع من سلوكيات تتنافى وقيمه، لذلك يجب تنمية الاعتزاز بالوطن والانتماء إليه، ورغم الانتقادات الموجهة لعملية المشاركة السياسية في مجتمعاتنا، إلا أن الوضع يسير نحو إتاحة الفرصة للمشاركة، وفي هذا الإطار يمكن تقديم بعض الاقتراحات لتجاوز أزمة المشاركة السياسية من خلال تفعيل مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام وإتاحة الفرصة للتيارات الفكرية والسياسية المختلفة للتعبير عن آرائه أو أفكارها، والترويج للثقافة السياسية، والعناية بالتنشئة السياسية وتعميق الإحساس بالمسؤولية نحو المجتمع والولاء للوطن وخدمته، **ويمكن طرح ما توصل إلية الباحث من خلال المحاور التالية:**

المحور الأول: المناخ السياسي في ليبيا.

في ظل الحراك الذي تشهده الساحة السياسية في ليبيا، أن المناخ السياسي يتسم

[34] فتحي حمد بن شتوان: ليبيا في مطلع القرن الواحد والعشرين، من الرؤية إلى تحقيق الأهداف، رؤية تنموية لليبيا بعد الثورة، دار البيان للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2014، ص ص 117_118.

بالاتي:

1. انعدام الاستقرار السياسي والأمن وعزوف بعض المواطنين عن المشاركة مع تأكيدهم على أهمية التمتع بالحقوق السياسية، واتفاقهم على أهمية التصويت للانتخابات.
2. مشاركة المواطنين في التصويت للانتخابات السابقة سواء انتخابات المؤتمر الوطني العام أو مجلس النواب أو المجالس البلدية أو لجنة صياغة الدستور.
3. إن نسبة مشاركة النساء لا تزال قليلة على الرغم من الفرص التي منحها المجتمع لها.
4. عزوف بعض المكونات الثقافية والاجتماعية عن المشاركة في انتخابات مجلس النواب ولجنة صياغة الدستور لعدم رضاهم على نسبة تمثيلهم داخل هذه المجلس.
5. للظروف الاقتصادية والفساد السياسي والإداري تأثير على رغبة المواطن في المشاركة.

المحور الثاني، آليات المشاركة السياسية.

يجب على الدولة إيجاد آليات لتفعيل المشاركة السياسية من خلال الدعم والتشجيع وسن التشريعات والقوانين التي تدعم المشاركة السياسي، ومن أهم آليات المشاركة السياسية هي:

1. تفعيل قانون لتنظيم الأحزاب السياسية والانضمام إليها، وممارسة وسائل الأعلام لدورها في تثقيف المواطنين وتعريفهم بأهمية المشاركة.
2. التداول السلمي للسلطة والاهتمام بالحقوق السياسية للمكونات الثقافية والاجتماعية، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني واحترام رأي المواطنين.

3. إعداد مناهج للتربية والتنشئة وتطوير المقررات الدراسية وتنظيم ندوات ومحاضرات تثقيفية وسياسية، وللتعليم أهمية في تحفيز الفرد نحو المشاركة السياسية.

المحور الثالث: المشاركة السياسية وتدعيم قيم الولاء والانتماء.

1. توعية أفراد المجتمع بتغيير معتقداتهم وأفكارهم حول المشاركة السياسية، وحثهم على قبول الأخر، والعمل على غرس قيم الولاء والانتماء لديهم.
2. تنمية معارف المواطنين فيما يتعلق بالدستور والنظام السياسي وحقوق المواطنين وواجباتهم، وتعزيز مفهوم الانتماء بعرض تاريخ ليبيا السياسي والحضاري.
3. الحوار وترك العنف، ومواجهة النزعات القبلية والجهوية وزرع الثقة بين أفراد الوطن، وتغليب مصلحة الوطن على المصالح الخاصة.
4. العناية بالتنشئة السياسية وتعميق الإحساس بالمسئولية نحو المجتمع، وغرس حب الوطن للمحافظة على أمنه واستقراره ويعزز المشاركة.

المحور الرابع: التحديات التي تواجه عملية المشاركة السياسية.

1. انعدام الأمن والاستقرار وانتشار السلاح يعطل عملية التغيير السلمي والبناء والتنمية.
2. غياب الثقة في الساسة والمسئولين والتداول السلمي على السلطة وعزوف الشخصيات الوطنية ذات الكفاءة السياسية.
3. ضعف البناء الهيكلي للمؤسسات السياسية والتأخر في أعداد الدستور والانتخابات وتشبث الحكومات المنتهية ولايتها بالسلطة.

قائمة المراجع

1. أحسان حفظي: علم اجتماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث،

الإسكندرية،2011.

2.هشام محمود الأقداحى: التنمية الاجتماعية والسياسية في الدول النامية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2015.

3.حمدي عبد الرحمن حسن: المشاركة السياسية إشكالات عامة وقضايا نظرية، مجلة العلوم الاجتماعية جامعة الكويت، المجلد 39، العدد 1، 2011.

4.مهدي محمد القصاص: دور الجامعة في غرس قيمة الانتماء لدى الشباب، دراسات اجتماعية لمشكلات الواقع المصري في الفترة 2016/2001، المجلد الثاني، جامعة المنصورة، كلية الآداب قسم علم الاجتماع، يونيو 2016.

5.همت بسيوني عبد العزيز: في علم اجتماع الأدب تغير قيمة الانتماء في المجتمع، مصر العربية للنشر والتوزيع، ط1، 2013.

6.مهدي محمد القصاص: مرجع سابق ذكره.

7.طلعت مصطفي السروجي وآخرون: التنمية الاجتماعية المثال والواقع، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، 2001.

8.همت بسيوني عبد العزيز: مرجع سابق ذكره.

9.بدر علي العبد القادر: الانتماء إلى الوطن وأثرة في حماية الشباب من الانحراف، السجل العلني لمؤتمر واجب الجامعات السعودية وأثرها في حماية الشباب من الجماعات والأحزاب والانحراف، جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية، رؤية 2030، المجلد الخامس، 29 يناير 2018.

10.محمد بوبكر محمد النجيلي وعبد السلام أحمد هلاش: بعض العوامل الثقافية وعلاقتها بالمشاركة السياسية لدي المرأة الليبية عينة من طالبات الدراسات العليا أكاديمية بنغازي، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، كلية الآداب والعلوم قصر

الأخيار، جامعة المرقب، المجلد السابع، العدد الخامس عشر، يونيو 2023.
https://khsj.elmergib.edu.ly/15th-issue-June-2023/p28.html

11.المختار عمر برطشة: أزمة الهوية الوطنية في ليبيا وانعكاساتها على الاستقرار السياسي، مجلة كلية الآداب، جامعة الزاوية، العدد التاسع والعشرون 392، الجزء التالي، يونيو 2020.
https://dspace.zu.edu.ly/handle/1/811?show=full&locale-attribute=ar

12.لعجال أعجال محمد لمين: إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثاني عشر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، نوفمبر 2007.http://www.webreview.dz/IMG/pdf/_-_2.pdf

13.هشام سلمان حمد الخلايلة: أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999_2012، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2012.

14. محمود المحمد، وبانة إبراهيم: المشاركة السياسية وأثرها على قيم المواطنة، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 35، العدد 5، 2013.
file:///C:/Users/acer/Downloads/486-Article%20Text-1863-1-10-20150309.pdf

15. صلاح السيد بيومي: علم الاجتماع السياسي، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة،2015.

16. سعيد إبراهيم جمعة: الشباب والمشاركة السياسية، مكتبة جامعة القاهرة، مصر، 1984.

17. السيد عليوة، ومنى محمود: المشاركة السياسية، مركز الأهرام للدراسات السياسية

والإستراتيجية، القاهرة، 2000.

18. صلاح السيد بيومي: مرجع سابق ذكره.

19. حمدي عبد الرحمن حسن: مرجع سابق ذكره.

20. عبد الهادي الجوهري وآخرون: دراسات في التنمية الاجتماعية مدخل إسلامي، الكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999.

21.المؤتمر الوطني العام: الانتخابات في ليبيا، التقرير النهائي، 7 يوليو org.cartercenter.www.2012

22. انتخابات مجلس النواب في ليبيا 2014. المفوضية الوطنية العليا للانتخابات.

https://ar.wikipedia.org/wiki/

23. ماجد الزيود: الشباب والقيم في عالم متغير، دار الشروق، الأردن، ط1، 2011.

24. نبيل يعقوب سمارة حمتو: قيم الانتماء والولاء المتضمنة في منهاج التربية الوطنية للمرحلة الأساسية الدنيا في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التربية، قسم مناهج وتكنولوجيا التعليم، عزة، 2009.

https://library.iugaza.edu.ps/thesis/87752.pdf

25. إيمان إسماعيل أحمد أبو طالب: استخدام المدخل الإنساني في تدريس التاريخ لتنمية قيم الانتماء الوطني والمهارات الاجتماعية لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية، رسالة لماجستير، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد السابع عشر، 2016.

https://jsre.journals.ekb.eg/article_8504_93aad8a07bbda8a640670ea9835e7fab.pdf

26.أحمد سليمان أبو زيد: علم الاجتماع السياسي الأسس والقضايا من منظور نقدي، دار كلمة، الإسكندرية، 2002.

27.هشام محمد الأقداحى: مرجع سابق ذكره.

28. أية عبد الله أحمد النويهي: آليات تفعيل الشباب في المشاركة السياسية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية ولاقتصادية والسياسية، 8 مايو 2014.
https://democraticac.de/?p=1735

29. أحمد سعيد تاج الدين: الشباب والمشاركة السياسية، ترجمة نشوي عبد الحميد.
http://sharekshabab.com/userfiles

30. علي سليمان بن سعد الدرمكى: التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2012.

31. تقرير عن حالة الشباب الليبي، الفرص والتحديات، 2018، UNFPA .
https://l.facebook.com/l.php?u=httpsfiles2018

32. كهينة جربال: التمكين السياسي للمرأة المغاربية بين الخطاب والممارسة (الجزائر، تونس، المغرب) رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2015.
https://dl.ummto.dz/bitstream/handle/ummto

33. علي محمود أبو ليلية: التنمية والتحديث في عالم تحكمه تفاعلات العولمة، قرطبة للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 2014.

34. فتحي حمد بن شتوان: ليبيا في مطلع القرن الواحد والعشرين، من الرؤية إلى تحقيق الأهداف، رؤية تنموية لليبيا بعد الثورة، دار البيان، بيروت، ط1، 2014.